

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٨١١٥

الثلاثاء، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١١/٠٥

نيويورك

الرئيس	السيد لامبرتيني	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيلتشييف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث ألباريث
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد تسانغ ديان بن
	فرنسا	السيد السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد عوض
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد ييشو

## جدول الأعمال

صوتقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وفيلة مباشرة

الرجاء إعادة التدوير



1740031 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

## تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة كيتا.

السيدة كيتا (تكلمت بالإنكليزية): إنني ممتنة لإتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن تقرير الأمين العام الشهري عن الحالة في جنوب السودان.

ويسرني أن أبلغ عن التقدم الجيد الذي أحرزه نشر قوة الحماية الإقليمية، ويتوقع أن يكتمل نشر الفصيل الرئيسي من كتيبة المشاة الرواندية بحلول نهاية العام. واكتمل نشر الفرقة المتقدمة من الكتيبة الإثيوبية في ٢٢ تشرين الأول/في حين بدأ نقل المعدات المملوكة للوحدة الرئيسية في كتيبة المشاة الإثيوبية مروراً بكينيا في طريقها من أديس أبابا إلى جوبا. ومع أنه قد أحرز تقدم ملموس في نشر قوة الحماية الإقليمية واستمرار المناقشات التقنية مع الحكومة بشأن مفهومها العملي، أود أيضاً أن أبلغ عن أن السلطات الوطنية ما تزال تعوق بعض عمليات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وما تزا الحالة في جنوب السودان معقدة. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء الخطر الحقيقي من تصاعد العنف مع بداية موسم الجفاف، علاوة على دفع الحكومة باتجاه تعزيز سيطرتها

العسكرية في جميع أنحاء البلد، وخاصة حين تواجه مقاومة مستمرة من قبل الجماعات المعارضة المسلحة. ومن شأن أي هجمات عسكرية جديدة أن تقوض العملية السياسية وتتسبب في المزيد من الخسائر البشرية بين المدنيين وتشريدهم.

وخلال الشهر الماضي، ما زالت الحالة الأمنية في المنطقة الاستوائية الكبرى مضطربة مع ورود تقارير عن وقوع صدامات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة الموالية لمشار.

ووقعت اشتباكات بين القوتين بين ٩ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر في كاريبا على طريق مريدي - مندري في جنوب غرب بلدة مندري بغرب الاستوائية. وأفادت التقارير أن عمليات التمشيط التي قام بها الجيش الشعبي لتحرير السودان لاحقاً قد أدت إلى مقتل ستة مدنيين وإحراق المنازل وتشريد المزيد من المدنيين. واشتبكت عناصر مسلحة أخرى متحالفة مع مختلف ائتلافات المعارضة مع بعضها البعض أيضاً. وأبلغ عن وقوع اشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وعناصر جبهة الخلاص الوطني بقيادة توماس سيريليو سواكا حول بلدة كاجو كاجي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

واستمر القتال في أعالي النيل بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة الموالية لمشار في كل من غويت وكوج وربكونا وماينديت في ولاية وسط الوحدة. وأدى القتال إلى تراجع العمليات الإنسانية في المنطقة. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر تمكنت البعثة من إجلاء خمسة من العاملين في المجال الإنساني من كويرغيني كانوا عالقين في القتال بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة الموالية لمشار في نيمني بمقاطعة غويت. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر يسرت البعثة عملية إجلاء أخرى لـ ١٣ من الموظفين العاملين في المجال الإنساني وطفلين من بلدة نيمني الواقعة غرب نياتول. وقتل أحد

الموظفين المحليين كان يعمل في إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية أثناء الاشتباكات. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر تم إجلاء ٢١ من العاملين في المجال الإنساني من لير في رمبيك عقب تبادل إطلاق المدافع والرشاشات الثقيلة بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالية لمشار.

وفي الوقت نفسه أصبح تزايد انعدام الأمن في جميع أنحاء موقع البعثة لحماية المدنيين في بانتيو باعثا على القلق الشديد. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر أُطلقت النيران على قوات البعثة أثناء تبادل لإطلاق النار بين الجماعات المسلحة بالقرب من الموقع مباشرة. وقد ردت قوات البعثة لاحقا بإطلاق النار وتمكنت من صد المهاجمين، علاوة على إلقاء القبض على أحد الأفراد أثناء محاولته التعدي على محيط الموقع.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالأمن، يسرني الإبلاغ عن معالجة

التوترات الناشئة عن إصدار الرئيس سالفًا كبير مرسوم جمهوري في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، بأمر باعتقال الحراس الشخصيين لرئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان السابق بول مالونق، دون أن تشهد مدينة جوبا أي أعمال عنف. وفي حين تم التغلب على الخلاف المتعلق بوضع القائد مالونق قيد الإقامة الجبرية، إلا أن تلك التوترات تشير إلى خطر انقسام محتمل داخل الأجهزة الأمنية، ما يؤدي إلى زيادة تهديد الاستقرار في البلد. ويجب رصد هذا الاتجاه عن كثب.

وكما أُحيل إلى مجلس الأمن في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وبالرغم من التأكيدات المتكررة من أرفع المستويات الحكومية، لا تزال الدوريات التي يقوم بها الأفراد النظاميون التابعون للبعثة، وكذلك موظفو شؤون حقوق الإنسان يواجهون قيودا متواترة على حرية تنقلهم. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر اضطرت دورية جوية هامة كانت في طريقها إلى أبوروك في أعالي النيل إلى العودة إلى ملكال من كدوك بسبب اعتراض

أحد موظفي جهاز الأمن الوطني على الدورية بحجة عدم وجود أحد موظفي الاتصال التابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان على متن الطائرة، وحذر الفريق من العواقب المحتملة بالإضافة إلى تهديد الطاقم الجوي. غير أنه سُمح لتلك الدورية بمواصلة مهمتها بعد ذلك بأسبوع واحد. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر تم إيقاف دورية متكاملة تابعة للبعثة في طريقها من بي إلى لاسو بوسط الاستوائية في إحدى نقاط تفتيش الجيش الشعبي لتحرير السودان الواقعة على الطريق بين بي ولاسو، لسبب رسمي هو انعدام الأمن في المنطقة. ومن ثم لاحظت الدورية تحركات واسعة لقوات الجيش الشعبي على طريق بي - لاسو. وتمنع هذه العوائق المفروضة بحكم الواقع البعثة من التنفيذ الكامل لولايتها الخاصة بحماية المدنيين. وأود أن أطلب إلى مجلس الأمن ممارسة الضغط على الحكومة لحملها على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات والكف عن وضع تلك العراقيل.

وما تزال الحالة الإنسانية في جنوب السودان مزرية بفعل النزاع المسلح والعنف القبلي على نطاق واسع وعمليات النزوح الكبيرة للسكان المدنيين والقيود المفروضة على الوصول إليهم، ما يحول دون إيصال المساعدات الإنسانية. وقد شعرت بالارتياح لإصدار رئيس الجمهورية أمر جديد بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر يدعو إلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق. ويجب الآن دعم ذلك الأمر ببذل جهود ملموسة ومتضافرة لضمان تنفيذه على جميع المستويات، وصولا إلى أديها في الميدان حيث يتواتر وضع العراقيل، كي يتسنى تذليل بيئة العمل الإنساني وتحسينها بصورة ملموسة. وتنعكس تلك العواقب الكارثية للأزمة الإنسانية في شكل إحصاءات مروعة. فهناك أربعة ملايين من السودانيين الجنوبيين إما من المشردين داخليا أو ممن التمسوا اللجوء في البلدان المجاورة. وتشير التقديرات إلى معاناة نحو ستة ملايين شخص، أي ما يعادل نصف السكان، من انعدام الأمن الغذائي الشديد، بمن فيهم ١,٧ مليون شخص أصبحوا على حافة المجاعة.

وللهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر أصدر المعتقلون السابقون في الحركة الشعبية لتحرير السودان جناح الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان جناح المعارضة إعلان القاهرة معربين فيه عن التزامهم مرة أخرى باتخاذ جميع التدابير الممكنة لأجل إنهاء الحرب ودعم عملية السلام. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر أصدرت ست من الحركات السياسية والأحزاب والجبهات المعارضة إعلان نياهورورو عقب محادثات أجرتها في كينيا وأنشأت بموجبها تحالفا رسميا. ووافقت القوات المعارضة أيضا على المشاركة في العملية الرفيعة المستوى للتنشيط التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من خلال وفد مشترك يتوخى اتخاذ موقف مشترك.

وبلغ المنتدى نفسه الآن المرحلة النهائية للأعمال التحضيرية. واستنادا إلى البيانات الأولية الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية بشأن التقدم المحرز في المشاورات، يبدو أن جميع المجموعات التي تم التشاور معها حتى الآن، قد أعلنت عن تأييدها الكامل وغير المشروط لمبادرة الهيئة الحكومية الدولية، وأكدت استعدادها للمشاركة من حيث المبدأ في عملية التنشيط الرفيعة المستوى. غير أن من الواضح أيضا أن تلك المجموعات تثير عددا من المسائل الإجرائية والموضوعية بغرض التأثير على نتائج العملية بما يحقق مصالحها. وعلينا أن نكون على استعداد لإجراء مناقشات شاققة وصعبة للغاية.

وملخص النتائج التي ما فتئت فرقة العمل التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تعمل عليه قد جرى تقديمه الآن إلى مجلس وزراء الهيئة الذي يعقد اجتماعا، بينما تتكلم، بصورة غير رسمية في أبيدجان، وسوف يناقش توصياته رسميا خلال الاجتماع الرسمي لمجلس الوزراء في ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر. ومن المتوقع أن يبدأ المنتدى بعد ذلك بوقت قصير.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بالتشديد على أهمية الدعم الدولي الموحد وغير المشروط لهذه العملية. وكما ذكر مرات

وعليه، يبعث تزايد عدد الحوادث التي تستهدف الجهات الفاعلة الإنسانية على القلق الشديد. ووصل الإبلاغ عن وقوع حوادث الوصول الشهرية - التي تشمل حوادث الإجرام والنزاعات المسلحة والعنف المستهدف أو العوائق البيروقراطية - إلى ١٠١ بلاغ في أيلول/سبتمبر و ١١٦ بلاغا في تشرين الأول/أكتوبر تعزى منها نسبة ٤٤ و ٥٧ في المائة إلى جهات حكومية، على التوالي. وقتل اثنان آخران من العاملين في مجال الإغاثة في تشرين الثاني/نوفمبر، وبذلك يصل العدد الإجمالي للقتلى في صفوف العاملين في المجال الإنساني في ٢٠١٧ إلى ١٩ شخصا. وما تزال الاشتباكات بين الجماعات المسلحة وغيرها من الجماعات المتسببة في انعدام الأمن تؤثر سلبا على إيصال المساعدة الإنسانية. ففي أيلول/سبتمبر، على سبيل المثال، أُجبر ٨٩ على الأقل من العاملين في مجال الإغاثة على الانتقال إلى مكان آخر، مما يعوق العمليات الإنسانية.

وأود الإدلاء ببعض الملاحظات عن العملية السياسية. ففيما يتعلق بالحوار الوطني، استمر إجراء مشاورات هامة على المستوى دون الوطني في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في ولايات وسط الاستوائية وشمال بحر الغزال وأعالي النيل، مقترنة بوضع خطط لمواصلة المشاورات في الأجزاء الأخرى من البلد خلال الأسابيع المقبلة. وتجري المشاورات أيضا بشأن السودانين الجنوبيين المقيمين في مخيمات اللاجئين في أوغندا. ولا بد لي من التأكيد مجددا على أن من الأهمية بمكان أن يكون الحوار الوطني مكتملا لتنفيذ اتفاق السلام وأن يتسم بالشفافية ويشمل جميع جهات النظر السياسية حقا، بما في ذلك الجهات السياسية وأطراف النزاع الرئيسية الأخرى. وبوسع الحوار الوطني - شريطة تقيده بهذه المبادئ - أن يكون بمثابة محفل مفيد لمعالجة مسببات النزاع الكامنة وراء العنف القبلي والأسباب الجذرية للمظالم الأخرى.

وفي غضون ذلك بدأت القوى السياسية أيضا تنظيم نفسها قبل انعقاد اجتماع منتدى التنشيط الرفيع المستوى التابع

ولكن ربما الأكثر مدعاة للقلق في ما رأيته هو زرع بذور الكراهية في نفوس الأجيال المقبلة. ففي مخيمات اللاجئين، يجول الأطفال وهم يعانون من سوء التغذية ومن عدم تحصيل العلم. والفتيان مصابون بالصددمات النفسية وهم يعانون من الملل، ولكن سرعان ما يصبحون بالغين غير متعلمين وغير مدربين، يشعرون بالاستياء من الظروف التي يعيشونها. وإذا لم نفعل شيئاً حيال الطريقة التي يتم بها تربية أطفال جنوب السودان، فسوف نجدهم في ساحات القتال عندما يصبحون بالغين.

لقد التقطت صوراً لهؤلاء الأطفال وعرضتها على الرئيس كير عندما اجتمعنا معاً. قلت له إنه ليس بإمكانه إنكار ما تمثله تلك الصور. ويُحسب له أنه لم يحاول الإنكار. ولكن ذلك لا يكفي. لم يكن كافياً، وليس هو كافياً الآن. فمجرد الاعتراف بالمشكلة لا يكفي؛ يجب على الرئيس كير أن يفعل.

إن الحكومة هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن القتل والاعتصاب والتعذيب في جنوب السودان، والحكومة هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن إنهاء العنف، وتخفيف المعاناة، وإنقاذ الأجيال المقبلة من مواطني جنوب السودان. لقد قال الرئيس كير كل ما هو صحيح خلال اجتماعنا معاً؛ وقدّم الوعود التي قدّمها من قبل. لكن الأمور مختلفة الآن، وقلت له ذلك. في المستقبل، سوف تقيّم الولايات المتحدة الرئيس كير وحكومته بالأفعال وليس بالأقوال، والإجراءات المطلوبة واضحة.

ثمة سبيل لإنهاء العنف في جنوب السودان. وكخطوة أولى، يحتاج الرئيس كير إلى التقيد بوقف إطلاق النار الذي أعلنه مرات عديدة. لا مزيد من الوعود؛ نحن نريد أفعالاً.

وهناك سبيل لتنشيط عملية السلام في جنوب السودان. فلا بد لزعماء البلد في الحكومة والمعارضة على السواء، أن يتحملوا المسؤولية ويغتنموا الفرصة التي توفرها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. لا توجيه لأصابع الاتهام بعد الآن؛

عديدة في الماضي، لا يمكن أن يكون هناك سوى حل سياسي لإنهاء النزاع في جنوب السودان. وسيكون من الأهمية بمكان للحكومة ولجميع الأحزاب السياسية أن تشارك مشاركة بناءة في عملية تنشيط اتفاق السلام، وتبدأ على الفور بوقف جميع الأعمال القتالية، وتتخذ موقفاً عسكرياً دفاعياً. لذا، أود أن أشجع المجلس على الإعراب عن تأييده بالإجماع لتنشيط عملية السلام بشكل عاجل، كي تنتهي معاناة جميع المدنيين في جنوب السودان.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيدة كيتا على إحاطتها الإعلامية الشاملة والمفصلة جداً. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السيدة كيتا على إحاطتها الإعلامية.

إن كل عضو من أعضاء المجلس على دراية بالإحصاءات المروعة عن العنف في جنوب السودان. فالملايين من مواطني جنوب السودان يواجهون المجاعة، وقد أُخرجوا من ديارهم. وهناك عشرات الآلاف من القتلى، والآلاف من الأطفال الذين اضطروا إلى المشاركة في النزاع كأطفال جنود. وأنا، أيضاً، عرفت هذه الإحصاءات قبل سفري إلى جنوب السودان في تشرين الأول/أكتوبر، غير أن معرفتي هذه لم تجعلني أتوقع ما شاهدت من معاناة هناك. شاهدت سكاناً مدنيين يشعرون ببالغ الصدمة جراء أعمال العنف التي يواجهونها، وسكاناً ضعفاء بشكل غير مقبول معرضين للمزيد من أعمال العنف.

لقد شاهدت أسراً تعيش تحت مشمعات على أرضية موحلة. ولم أعد أستوعب عدد النساء اللاتي أخبرني أنهن تعرضن للاغتصاب مراراً في كثير من الأحيان. استمعت إلى قصص أكثر من أي شخص آخر عن أزواج قُتلوا بإطلاق النار عليهم، وعن أطفال تم خطفهم وقتلهم.

على متابعة التزامه، وبغية مساعدته وتشجيعه، نتعهد بهذا الالتزام في المقابل: سوف نراقب الأمور. إننا غير مهتمين بإجراء تنازلات لمرة واحدة، أو بنهج الحصول على المساعدات الإنسانية في جنوب السودان بشكل متقطع. إن أبناء جنوب السودان بحاجة إلى الحصول على الغذاء والماء والإمدادات الأساسية بشكل دائم.

ونحن نشعر بالتشجيع إزاء وعد الحكومة بإيصال المساعدات الإنسانية على نحو مستدام. مرة أخرى، لن تثبت حقيقة نيتنا إلا بالأفعال.

وفي غمرة كل المعاناة التي رأيتها، أذهلني شعب جنوب السودان بما يملك من أمل وكرامة. فهو لا يريد شيئا أكثر من أن يعيش حياة طبيعية. وهو يريد أن يكون منتجا ومكتفيا ذاتيا. وفي جميع المخيمات التي قمنا بزيارتها، سألنا الأطفال إن كان لديهم رغبة في شيء ما يريدونه أن يتحقق، فما هو هذا الشيء؟ في جميع الأحوال، قالوا إنهم يريدون الذهاب إلى المدرسة. وأكثر ما أدهشنا كانت الأمهات. فمع كل المعاناة الجسدية والعاطفية التي يعانين منها والخوف المتواصل من التعرض للإغتصاب، فعلمنا ما تفعله الأمهات. كن أكثر قلقا على أطفالهن من قلقهن على أنفسهن. فهن يرون الوعد الذي تعهده بلدهن الفتي يتعد عنهن. والأهم من ذلك أن مستقبل أطفالهن يتجه نحو الفوضى والكراهية أمام أعينهن. ورغبة هؤلاء الأمهات في حياة أفضل لأطفالهن ينبغي أن تحفزنا على العمل. وينبغي ألا تجعلنا نتحمل المزيد من الوعود والصبر لتحقيق النتائج المرجوة، لأن هؤلاء الأمهات يعرفن أفضل من أي منا أن الوقت أخذ ينفد بالنسبة إلى أطفال جنوب السودان.

**السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية):** نشكر الأمين العام المساعد، بينتو كيتا، على إحاطتها الإعلامية.

من قبيل الصدفة المحض، كما قالت الأمين العام المساعد، أنه بينما ناقش الحالة في جنوب السودان، يعقد أيضا مجلس

العملية يجب أن تشمل الجميع. ويجب على الأطراف أن تكون مستعدة لإعادة النظر في أجزاء من اتفاق عام ٢٠١٥ بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، وهي أجزاء لا تصلح، ويجب على الزعماء أن يغادروا الآن.

وهناك طريقة لتوفير الحماية للمدنيين الأبرياء في جنوب السودان. إنها غير معقدة. هي في الواقع بسيطة جدا. يجب على الرئيس كير وحكومته أن يضعوا حدا للعنف ويسمحوا لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان بأن تؤدي عملها.

نحن ما زلنا نتلقى كل شهر تقريرا يبيّن القيود المفروضة على قوة حفظ السلام. إن قوات الأمن الحكومية توقف دوريات حفظ السلام عند نقاط التفتيش، وتساءل عن وثائق غير مطلوبة، وتمنع أفرادا تابعين لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من الدخول إلى جنوب السودان، في انتهاك لاتفاق مركز القوات. وفي كل شهر، نقرأ تقارير تبيّن بالتفصيل كيف أن أفرادا من قوة حفظ السلام يجري عمدا ومرارا وتكرارا مضايقتهم وتهديدهم بل وتعريضهم للاعتداء الجسدي على أيدي قوات الحكومة.

إن الحكومة تتصرف بمنتهى الاحتقار فتعوق حفظة السلام من توفير المياه لأفرادهم وللناس الذين يُفترض أن تحميهم. إنها تافهة وقاسية ويجب أن تزول. الكلمات لم تعد كافية. إن الولايات المتحدة على استعداد لاتخاذ تدابير إضافية ضد الحكومة أو أي أطراف أخرى، في هذا الخصوص، إذا لم تعتمد إلى إنهاء أعمال العنف وتخفيف المعاناة في جنوب السودان. هذا يعني إلقاء أسلحتها، والنجي إلى طاولة المفاوضات من خلال منتدى التنشيط الرفيع المستوى، وإنهاء المضايقات التي تتعرض لها بعثة الأمم المتحدة أو المنظمات الأخرى التي تحاول مساعدة شعب جنوب السودان وعرقلة عملها.

والأمر الذي صدر عن الرئيس كير مؤخرا بإفساح المجال أمام الجماعات الإنسانية للتحرك بحرية ودون عائق في جنوب السودان يشكل علامة طيبة وجديرة بالترحيب. ونحن نشجعه

لعام ٢٠١٥. وقد أتاحت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية فرصة للأطراف في شكل منتدى التنشيط الرفيع المستوى لاستعادة الوقف الدائم لإطلاق النار والتنفيذ الكامل لاتفاق السلام.

واجتمع رئيس وزراء بلدي مع الرئيس سلفا كير أمس في نيروبي وأكد من جديد التزام إثيوبيا بدعم تلك الجهود، بوصفها أحد البلدان المجاورة لجنوب السودان ورئيسا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ويظل يحدونا الأمل في أن يواصل الرئيس سلفا كير تعاونه مع الهيئة. كنا نود لو استمعنا إلى إحاطة إعلامية من المبعوث الخاص السيد إسماعيل ويس نفسه عن التقدم الملموس الذي حققته الهيئة نحو عقد المنتدى الرفيع المستوى. لكنه للأسف يحضر اجتماعا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في أبيدجان بشأن الموضوع نفسه ولم يتمكن من حضور هذه الجلسة.

وعلى أي حال تدرك إثيوبيا أننا يمكننا جميعا الاطلاع على المعلومات بشأن المشاورات المستفيضة التي يعقدها مجلس وزراء الهيئة والمبعوث الخاص مع الجهات صاحبة المصلحة في جنوب السودان والجهود الدؤوبة المبذولة من أجل توحيد الآراء والمواقف التي أعرب عنها في هذه المشاورات واجتماع مجلس وزراء الهيئة المقبل. كما أننا جميعا نتوقع أن يوفر الاجتماع التوجيه فيما يتعلق بالعقد الفعلي للمنتدى والمضي قدما. ذلك في الواقع تقدم كبير للغاية، ولذلك تحديدا نعتقد أن الساحة مهيأة نوعا ما الآن للعقد الفعلي للمنتدى. لكن علينا أن ندرك أن العملية ستكون حتما معقدة، ونظرا لطبيعة منطقتنا، لن يتفاجأ المرء إن حدثت من حين لآخر تطورات يمكن أن تزيد تعقيد الأمور بدلا من أن تساعد على التقليل من التعقيدات القائمة.

وكما قلت في جلسة سابقة (انظر S/PV.8071)، لا تملك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية عصا سحرية لإحداث المعجزات في جنوب السودان. ودعم المجتمع الدولي، ولا سيما

الوزراء التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) اجتماعا في أبيدجان لمناقشة المسألة نفسها، مع التركيز على التقدم المحرز في إنشاء منتدى التنشيط الرفيع المستوى.

إن الحالة في جنوب السودان ما فتئت تشكل قلقا كبيرا. فالوضع الأمني لا يزال هشاً، والنزاع يتواصل بلا هوادة. والمشاكل الاقتصادية والمالية في البلد مدعاة للقلق. والحالة الإنسانية لم يتم التخفيف من حدتها، وهي ما زالت تثير القلق. وهذا ما يجعل وقف جميع الأعمال العدائية أولوية مطلقة.

وكما جاء في آخر تقرير للجنة المشتركة للرصد والتقييم، ”ما لم تتوقف الأعمال العدائية، فإن الحالة الاقتصادية والإنسانية سوف تزداد سوءا. وسيُفقد المزيد من الأرواح، وستصبح الاستجابات أكثر تعقيدا.“

إننا نرحب بالمرسوم الذي أصدره الرئيس سلفا كير الذي يأمر بحرية تحرك المنظمات الإنسانية دون عوائق وبلا عراقيل في البلد، ولا سيما تعهده بمحاسبة من يعتمد عرقلة إيصال المعونات والخدمات الإنسانية أو فرض ضرائب على قوافل المساعدات الإنسانية. ونعتقد أن التنفيذ الفعال للمرسوم سييسر إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين.

إننا نقدر حقا الزيارة التي قامت بها السفيرة نيكي هيلي إلى المنطقة، بما في ذلك إلى جنوب السودان. ولا يساورنا أدنى شك في أن الزيارة قد أحدثت فارقا كبيرا، ونشكرها على التزامها. ويجب أن نؤكد أن الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام ٢٠١٥ لا يزال هو السبيل الجدي الوحيد لإنهاء النزاع واستعادة السلام والاستقرار في جنوب السودان.

وبالرغم من أن مجلس وزراء جنوب السودان قد أقر مؤخرا اتفاق تعديل الدستور الانتقالي لجمهورية جنوب السودان، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل ضمان إحراز تقدم ملموس في تنفيذ اتفاق السلام

مجلس الأمن، أمر بالغ الأهمية تماما. ونحن ممتنون للغاية للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في العملية المفضية إلى عقد منتدى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية كجزء من الحفاظ على وحدة الهدف فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة في السعي لإحلال السلام والأمن والاستقرار بشكل دائم في جنوب السودان.

ومرة أخرى نشجع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة على مضاعفة جهودهم لزيادة تعزيز ذلك الاتجاه الإيجابي. وما من شك في أن زيادة المشاورات وتكرارها ضروري مع اقتراب التحضير للمنتدى من مرحلته النهائية. مرة أخرى وبغض النظر عما قد نقوم به في المنطقة وبقية المجتمع الدولي، نحن نتفهم أن نجاح عملية التنشيط وكذلك نجاح التصدي للتحديات الهائلة التي تواجه جنوب السودان يتوقف إلى حد كبير على استعداد جميع الأطراف المعنية. وما زلنا نأمل في أن تغتنم جميع الأطراف الفرصة المتاحة وتعمل من أجل تحقيق أهداف خطة التنشيط.

ختاما، نحن نعترف، كما أكدت الأمانة العامة المساعدة بالفعل، بالتقدم المحرز فيما يتعلق بنشر قوة الحماية الإقليمية. ويسرنا أن نشهد تحسن التعاون من الحكومة في ذلك الصدد. إن نجاح نشر المجموعة المتقدمة للكتيبة الإثيوبية والوحدة مسبقة التعيين إلى جنوب السودان تحقق بفضل تحسين التعاون. ونؤكد من جديد التزامنا بالنشر وكذلك بالأساس المنطقي لقوة الحماية الإقليمية، وفي ذلك الصدد أود أن أبلغ المجلس أن القوام الرئيسي للكتيبة الإثيوبية قد انتهى من استعداداته وجاهز للنشر في جنوب السودان من ١٨ كانون الأول/ديسمبر.

**السيد بيشو (اليابان)** (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمانة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، السيدة بنتو كيتا، على تقديم آخر المعلومات عن الحالة في جنوب السودان.

يساورنا بالغ القلق إزاء بعض المعلومات التي شهدناها في الأسابيع الأخيرة. في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون

الأول/ديسمبر، أفادت تقارير بأن ٤,٨ ملايين شخص - أي حوالي ٤٥ في المائة من سكان جنوب السودان - يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويمثل ذلك زيادة بمقدار ١,٤ مليون شخص عن الأعداد خلال نفس الفترة من العام الماضي. وقد يقترب عدد السودانيين الجنوبيين الذين أجبروا على الفرار من البلد من ٣ ملايين نسمة - مواطن من بين كل أربعة مواطنين في البلد - بحلول نهاية عام ٢٠١٨ ما لم يتحسن الأمن. ويمثل ذلك زيادة بمقدار مليون شخص تقريبا عن العدد الحالي. إضافة إلى ذلك لا يزال عدد المشردين داخليا عند ١,٨٦ مليون بينما يقيم ٢١٠.٠٠٠ في مواقع حماية المدنيين. إن شعب جنوب السودان يستحق أفضل من ذلك. إنه يستحق السلام.

أشكر السفيرة نيكي هيلي على إضافة صور حية وحقيقية لتلك الإحصاءات في سردها لما خبرت مؤخرا في ذلك البلد. يعاني الأبرياء، وكثير منهم من النساء والأطفال. تقع المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين على عاتق الحكومة. ويجب أن تتخذ الحكومة المزيد من الإجراءات الملموسة لتخفيف معاناتهم، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي والتشرد.

وللأسف واصل الأمين العام تقديم تقارير عن الانتهاكات المستمرة لاتفاق مركز القوات. في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أمر الرئيس سلفاكير بأن تمنح قوافل المساعدات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية حرية التنقل دون عوائق ودون عراقيل في جنوب السودان. وحكومته بأكملها تتحمل المسؤولية عن التنفيذ الكامل لذلك الأمر. إن المجلس يقف مع شعب جنوب السودان وسيواصل حث الحكومة والمعارضة السماح بوصول المساعدات الإنسانية. إن عملية سياسية شاملة للجميع حقا، بما في ذلك الحوار الوطني، هي السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سياسي. يجب أن تتفهم الأطراف أن السلام الحقيقي لن يتأتى أبدا من القتال. وفي ذلك الصدد، تؤيد اليابان بقوة عملية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لمنتدى التنشيط. ويشجعنا أن وزراء الهيئة

يمثل ثلث السكان، وأكثر من نصف السكان يفتقرون إلى ما يكفي من الغذاء لإطعام أنفسهم وأسرتهم. ومع ذلك تواصل أطراف النزاع، بما في ذلك الحكومة، شن الهجمات على المدنيين الأبرياء. إنها تصم آذانها عن بؤس أبناء شعبها. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى أن يظهر المجتمع الدولي لشعب جنوب السودان بأننا نعمل معا من أجل السلام، حتى وإن كان قادة جنوب السودان لن يفعلوا ذلك.

لا يزال المدنيون الأبرياء يدفعون ثمن أخطاء النخبة السياسية. ونرحب بالمرسوم الذي أصدره الرئيس كير والذي طال انتظاره بشأن المرور الآمن للوكالات الإنسانية. ونأمل أن يفضي إلى تحسينات حقيقية في إيصال المساعدة لمن هم بأمس الحاجة إليها، لأن القيود المادية، سواء حلت أم لم تحل، تمثل غيض من فيض من فيض في العوائق البيروقراطية، بما في ذلك تكاليف رسوم التسجيل والتأخر في الحصول على التصاريح التي تمنع العاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى من هم بأمس الحاجة إليها.

شأننا شأن الآخرين، نشعر ببالغ القلق لاستمرار بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في مواجهة قيود شديدة على التنقل، بما في ذلك القيود التي تفرضها القوات الحكومية. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء الاتجاه المزعج في المضايقة والتهديد والاعتداء البدني على موظفي الأمم المتحدة. يجب أن يتوقف ذلك فورا. سيحكم على المسؤولين في ذلك بأفعالهم وليس بأقوالهم.

إن جنوب السودان عند مفترق الطرق: أي أن يمنح قادتها فرصة أخيرة للالتزام بالسلام وإظهار اهتمامهم بأبناء شعبهم وبلدهم، حيث أخفقوا مرارا في ذلك. لقد أعلن مرارا عديدة عن وقف إطلاق النار بينما تواصل قعقة البنادق، غير أن تنشيط منتدى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية يوفر الأمل لشعب جنوب السودان. وأود أن أؤكد مجددا دعم المملكة المتحدة الكامل لتلك العملية وأن أشكر الهيئة الحكومية الدولية

قد تواصلوا مع طائفة واسعة النطاق من الأطراف في جنوب السودان وحصلوا على التزامهم بتلك المبادرة وتعاونهم معها، بما في ذلك التزام بوقف الأعمال القتالية. وسينعقد المنتدى الإقليمي في الأسابيع القادمة. إننا نحث جميع الأطراف في جنوب السودان على المشاركة الكاملة والتعاون بشكل جدي مع الهيئة بحسن نية. يجب أن تجلس جميع الأطراف المشاركة في تلك العملية إلى الطاولة برغبة حقيقية في إحلال السلام والتخلي عن الألاعيب السياسية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للهيئة أن تواصل بذل الجهود الموحدة وإظهار التصميم القوي خلال إعداد الخيارات والتوصيات المتعلقة بتلك العملية. ونتطلع إلى تحقيق نتائج ملموسة نتيجة لتلك الجهود مع إطار زمني منقح بشأن تنشيط وتنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام ٢٠١٥، بما في ذلك الانتخابات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن.

تشاطر اليابان وجهة نظر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٠ أيلول/سبتمبر، فتلك العملية تمثل فرصة فريدة، غير أنها أيضا الفرصة الأخيرة أمام الأطراف لتحقيق سلام واستقرار حقيقيين. ينبغي أن يكون المجلس يقظا في كفالة انحراط جميع الأطراف بنشاط في عملية سياسية شاملة للجميع من قبيل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التي تهدف إلى إحلال سلام دائم في جنوب السودان. إن اليابان لن تدخر جهدا في التماس أفضل السبل المفضية إلى دعم شعب جنوب السودان في سعيه لتحقيق السلام والأمن الدائمين.

**السيد أليين (المملكة المتحدة)** (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة كيتا على إحاطتها الإعلامية. مرة تلو أخرى، أعربنا عن أسنا إزاء عمق معاناة شعب جنوب السودان. إن ضخامة العدد تبعث على الصدمة العميقة، إذ أن عدد الذين أجبروا على الفرار من ديارهم

أود أن أختتم بياني بتكرار مناشدتنا لقادة جنوب السودان بوقف العنف والمشاركة المجدية في عملية التنشيط، ووقف تعليق وعرقلة عمل البعثة وقوة الحماية الإقليمية، ووقف الهجمات على الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، والكف عن منع وصول المعونة الإنسانية إلى السكان الذين تتراوح معاناتهم من المجاعة إلى الوفاة. إن جنوب السودان يقف عند مفترق طرق، وعلينا أن نفعل كل ما في وسعنا لدعم جهود المنطقة لضمان أن يختار قادته الطريق الصحيح.

**السيد لورنتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)**  
(تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يشكر مساعدة الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيدة بينتو كيتا على إحاطتها الإعلامية المفيدة في مجلس الأمن اليوم.

مرة أخرى، يجب أن نعرب عن القلق إزاء خطورة الحالة في جنوب السودان. إن الأزمات الإنسانية والأمنية والاقتصادية التي لا تظهر أي بوادر تحسن ظاهر حتى الآن تدفع المئات من مواطني جنوب السودان إلى ترك منازلهم يوميا، مما يولد حالات من التشرد الداخلي ما من شأنها إلا مفاقمة الأزمة.

في ٢٣ آذار/مارس، دعا المجلس إلى الامتثال لوقف إطلاق النار الذي أعلنته الحكومة (انظر S/PV.7906)؛ ومع ذلك، يجري تجاهله حتى الآن. وطوال كل هذا الوقت، استمرت المواجهات، مما يعني أن الظروف اللازمة لإقامة حوار حقيقي لم تتحقق أبدا. ولا يمكن الحديث عن إحراز تقدم حقيقي إذا لم تتوقف هذه المواجهات بين الطرفين. ونعتقد أن الافتقار إلى الإرادة السياسية والقيادة لا يزال واضحا.

تؤكد بوليفيا مجددا أن الحل المستدام للصراع الدائر في جنوب السودان يكمن في عملية سياسية ذات مصداقية وفي حوار شامل يمهدا السبيل أمام الامتثال التام لاتفاق عام ٢٠١٥ المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. إن الجهود التي تقودها المنظمات الإقليمية جهود حيوية وتتطلب دعم المجتمع

والاتحاد الأفريقي على ما قاما به من عمل شاق خلال الأشهر الأخيرة.

إن وزراء خارجية الهيئة الحكومية الدولية والمبعوث الخاص يتواصلون بمهمة مع النخب والمجتمع المدني في جميع أنحاء المنطقة كجزء من عملية التنشيط. والمملكة المتحدة مستعدة لدعم العمل في المنطقة من أجل وضع حد للصراع والمعاناة في جنوب السودان، ونرحب بالبيان الصادر في ٢٢ أيلول/سبتمبر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والذي صيغ بعبارات واضحة.

يجب على المجتمع الدولي أن يستخدم طائفة كاملة من الخيارات للتأكد من أن جميع الأطراف تشارك مشاركة بناءة ومجدية. ولا يمكن أن تكون عملية مفتوحة تتيح المزيد من التأخير، وتؤدي إلى مزيد من المعاناة لشعب جنوب السودان. وكما ينص بيان الاتحاد الأفريقي الصادر في ٢٠ أيلول/سبتمبر الدول، يجب أن يكون واضحا أن هذه فرصة أخيرة متاحة وأن عدم اغتنامها سينطوي على عواقب. وبوصفنا أعضاء في المجلس، ينبغي أن نلتزم بالعودة إلى هذه المسألة في أوائل العام الجديد من أجل النظر فيما إذا شهدنا تقدما كافيا، وما إذا وجدنا أن ثمة أشخاص أو أطراف يعرقلون عملية السلام، وينبغي أن نكون على استعداد لاتخاذ الإجراءات المناسبة إذا كان الأمر كذلك.

بالنظر إلى الحالة المشقة في جنوب السودان، نشعر بالقلق إزاء تفكير الحكومة في إجراء انتخابات في العام المقبل. لا توجد إمكانية لتوفر الظروف لإجراء انتخابات مجددة في العام المقبل. إذ من المرجح للسعي إلى عقدها في ظروف غير مؤاتية أن يزيد من حدة الصراع. وكما ذكر الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، يجب تنقيح الجداول الزمنية في اتفاق السلام لإتاحة بيئة مؤاتية لإجراء الانتخابات. يجب أن يُعقد الحوار الوطني دعما لتنشيط اتفاق سلام، ولا يمكنه في حد ذاته أن يوفر حلا.

الأطراف إلى كفالة الوصول الآمن وبدون عوائق للبعثة وللعاملين في مجال المساعدات الإنسانية حتى يتمكنوا من تقديم ما يلزم من المساعدة للأشخاص المتضررين من النزاع .

**السيد بيرموديث ألبارث (أوروغواي)** (تكلم بالإسبانية):  
أود في البداية أن أعرب عن تقديري للإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة بينتو كيتا، الأمانة العامة للمساعدة لعمليات حفظ السلام، التي وفرت لنا لمحة شاملة عن آخر التطورات في جنوب السودان.

وأكرر الإعراب مرة أخرى عن قلق أوروغواي العميق إزاء الأزمة التي تؤثر على جنوب السودان، الذي يتحمل قاداته السياسيون المسؤولية الرئيسية عن الحالة هناك. ويجب ألا تغيب عن بالنا المعاناة المروعة التي تعرض لها السودانيون الجنوبيون لفترة طال أمدها كثيراً. إن الطموحات الشخصية للقادة السياسيين الرئيسيين في البلاد، الذين وضعوا طموحاتهم في ممارسة السلطة أو الحصول على مناصبها قبل احتياجات شعوبهم، هي السبب الجذري لتلك الأزمة التي طال أمدها.

لقد عقدت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم آخر جلساتها العامة يوم الإثنين الماضي، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ذلك الاجتماع، قام رئيس اللجنة، السيد فيستوس موغاي، بسرد قائمة من المتطلبات الأساسية لتحقيق تنشيط الاتفاق المتعلق بجل النزاع في جمهورية جنوب السودان في آب/أغسطس ٢٠١٥. وتتفق أوروغواي تتفق كلياً مع بيان السيد موغاي، وأجرؤ على عرض العديد من تلك المتطلبات، التي يجب تنفيذها دون تأخير.

أولاً، هناك حاجة إلى تحقيق كامل ودائم لوقف الأعمال العدائية، الذي يجب أن يشمل كل الجماعات المسلحة. ثانياً، من الضروري أن تكون هناك عملية سياسية شفافة وشاملة للجميع مع ضمانات توحد جميع الأطراف السودانية. ثالثاً، خطة عمل لمواجهة الحالة الإنسانية الخطيرة، خطة توفر للجهات

الدولي، وكذلك أولاً وقبل كل شيء، تتطلب التزام الحكومة وجميع الجماعات المعارضة في جنوب السودان.

في ذلك الصدد، يرى وفدي أنه لا جدال في ضرورة ضمان دعم الخطوات التي اتخذتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. إن منتدى التنشيط الرفيع المستوى يمثل المبادرة الوحيدة الملموسة، ونحن نقدر الجهود التي يبذلها، ونعرب عن دعمنا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي. وكما ذكر ممثل إثيوبيا، فإن عقد الهيئة مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة بادرة طيبة. وكثيراً ما يُقال يجب أن تكون الشمولية أحد أركان النهوض بالعملية السياسية في جنوب السودان. لقد أظهرت الهيئة الحكومية الدولية عزمها على الوفاء بهذا المبدأ.

نرحب بالأخبار الواردة عن مشاركة أصحاب المصلحة في هذه العملية. ونحس جميع الأطراف على مواصلة المشاركة بصورة بناءة مع المنتدى. فهذه فرصة فريدة لأبناء شعب جنوب السودان للدخول في حوار يُمكن من استعادة وقف دائم لإطلاق النار وتنفيذ اتفاق السلام ووضع جدول زمني واقعي لإجراء انتخابات ديمقراطية في نهاية الفترة الانتقالية. ستكون كل الأنظار موجهة نحو الدورة الاستثنائية المقبلة لمجلس وزراء الهيئة حتى يتسنى لنا معرفة المزيد عن المنتدى وطرائقه وهيكله وتنظيمه.

أما فيما يتعلق بقوة الحماية الإقليمية، فنرحب بالتقدم المحرز في نشر الجزء الرئيسي من الكتائب. ونلاحظ تحسناً من حيث التعاون الحكومي، ونرى من الجوهرى العمل في شراكة مع الحكومة من أجل الوفاء بالمواعيد النهائية لنشر قوة الحماية الإقليمية لتمكينها من أداء عملها على نحو ملائم. فوجودها سيمكّن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من توسيع نطاق وجودها ليشمل مناطق أخرى للنزاع تمس الحاجة فيها إلى حماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية.

في الختام، نعرب عن شكرنا لفريق الأمم المتحدة القطري وللبعثة على العمل الذي يقومون به في جنوب السودان. وندعو

في عمليات حفظ السلام، وأن يحصل على ذلك. وفي هذا الصدد، نؤكد على المنتدى الزاخر بالمعلومات الذي نظمته البعثة مؤخرا لأعضاء الجمعية التشريعية لجنوب السودان، والذي قدم معلومات بشأن أهمية احترام اتفاق مركز القوات بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية جنوب السودان بشأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونأمل أن يساعد هذا الحدث على زيادة الوعي بين الجهات الفاعلة السياسية في جنوب السودان. وفي هذه المرحلة، من الواضح أن حمل الطرفين السياسيين على التخلي عن التنظير الرامي إلى الحفاظ على السلطة، الذي يبدو أنه شاعلهما الرئيسيين، سيكون عاملا أساسيا في تحقيق السلام والاستقرار اللذين تحتاج إليهما البلد.

**السيد سكاو (السويد)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيدة كيتا، الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، على إحاطتها الإعلامية إلى مجلس الأمن اليوم.

وكما سمعنا للتو، فإن الحالة في جنوب السودان لا تزال تبعث على القلق البالغ، لا سيما بالنسبة للمدنيين المحاصرين في كابوس لا نهاية له من النزاع والتشرد والجوع. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار القتال، فضلا عن التحذيرات للعمليات الهجومية المتجددة، الأمر الذي يشير إلى عدم التزام الطرفين بإيجاد حل للنزاع عن طريق الحوار. وأود أن أؤكد مجددا أن الوقف الفوري للأعمال القتالية من جانب جميع الأطراف - الحكومة والجماعات المسلحة على حد سواء - هو شرط لا غنى عنه، ليس من أجل التخفيف من المعاناة فحسب، بل أيضا لإتاحة المجال لقيام عملية سياسية حقيقية.

ويجب على جميع الأطراف أن تدرك أن الحل السياسي وحده هو الذي يمكن أن يؤدي إلى تسوية النزاع. وفي هذا الصدد، نشيد إشادة قوية بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) على إعدادها منتدى التنشيط الرفيع المستوى كوسيلة لتنشيط عملية السلام. ويمثل المنتدى فرصة فريدة من نوعها

الفاعلة غي مجال العمل الإنساني إمكانية الوصول دون قيود بحيث يمكنها مساعدة أشد الناس احتياجا.

ونحن ننتظر بفارغ الصبر منتدى التنشيط الرفيع المستوى المقبل - الذي يهدف إلى تنشيط الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان في آب/أغسطس ٢٠١٥ - تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، الذي يمثل فرصة فريدة لإعادة بدء العملية السياسية في جنوب السودان، وتمهيد الطريق لإجراء انتخابات ديمقراطية في نهاية الفترة الانتقالية. ونكرر التأكيد على أنه سيكون من الأساسي بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين التوصل إلى حل للنزاع، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ودعم تلك المبادرة والتكلم بصوت واحد، بينما في الوقت نفسه، أن تبعث برسالة لا لبس فيها إلى الأطراف فيما يتعلق بالأهمية التي تمثلها هذه الفرصة من حيث إحراز تقدم في إيجاد حل للنزاع واستعادة السلام الذي يتوق إليه سكان البلد.

وأخيرا، يؤسفنا أننا علمنا أن تقرير الأمين العام الذي مدته ٣٠ يوما المقدم من السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.8071) يسرد مرة أخرى جميع أنواع القيود المفروضة على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من قبل الحكومة، في الوقت حيث لا تزال قوة الحماية الإقليمية، التي وافق عليها المجلس قبل أكثر من عام، بعيدة كل البعد عن كونها تعمل بطاقة تشغيلية قدرها ١٠٠ في المائة، على الرغم من التقدم الذي أحرز مؤخرا وذكرته للتو السيدة كيتا.

ولنكرر تأكيد ما قلناه سابقا، لا يمكن للدول أن تمنع من جانب واحد السير العادي لعمل البعثة. علاوة على ذلك، يتحتم على مجلس الأمن أن يطلب من الدول المضيفة الاحترام الكامل والوفاء بشروط اتفاقات مركز القوات الذي يوفر ضمانات الحماية للأفراد الذين تساهم بهم البلدان طوعا

إن الوقت ينفد بالنسبة للملايين من السودانيين الجنوبيين. وكل يوم يستمر فيه النزاع يجعل بناء السلام والانتعاش والمصالحة أكثر صعوبة. ونحن نؤيد تأييدا تاما الدور القيادي الذي تبديه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمنطقة. ومن الضروري الآن أن نستنفد كل سبيل الممكنة في السعي لإحلال السلام في جنوب السودان.

**السيد إيتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
نشكر السيدة كيتا، الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، على إحاطتها الإعلامية الموضوعية. إننا نأسف لأننا لم نتمكن من الاستماع إلى آراء السيد إسماعيل وايس، المبعوث الخاص لجنوب السودان التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، لأنه يشارك في منتدى التنشيط الرفيع المستوى لوزراء البلدان الأعضاء في الهيئة، في أبيدجان. إن السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار في الحالة الراهنة في جنوب السودان هو عن طريق بدء عملية مصالحة وطنية شاملة للجميع حقا.

ونعتقد أنه ليس من الإنصاف إلقاء كل اللوم عن استمرار أعمال العنف على جوبا وحدها. فقد عملت الحكومة على مقابلة المعارضة في منتصف الطريق، والأمر الآن متروك للمعارضة لتحذو حذوها وتتخذ موقفا أكثر إيجابية. وللأسف، فإن كل ما نشهده من المعارضة بدلا من ذلك هو الأعمال المدمرة. ولا توجد طريقة أخرى لوصف محاولات إطلاق هجوم مضاد عشية المفاوضات في كانون الأول/ديسمبر في أديس أبابا. ونؤكد على موقفنا الذي مفاده أن فرض جزاءات محددة الهدف أو حظر توريد الأسلحة يؤدي إلى نتائج عكسية. فتلك التدابير تؤدي إلى تفاقم الأزمة بدلا من التخفيف من حدتها.

وشعرنا بالسرور من السرعة التي يجري بها نشر قوة الحماية الإقليمية في جنوب السودان. وينبغي أن تواصل القوة عملياتها مع احترام سيادة البلد والمبادئ الأساسية لحفظ السلام. ويسرنا أنه يجري التوصل إلى طرائق مقبولة بشكل متبادل للعملية مع

تستحق دعمنا الكامل والفعال. ومن الضروري أن يعقد المنتدى من دون تأخير. وستُعزَّز مشروعية المنتدى ونجاحه من خلال كفالة أن تكون العملية شفافة وشاملة للجميع، بمشاركة فعالة من جانب المرأة والمجتمع المدني. وبناء على البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٠ أيلول/سبتمبر، يتعين على المجلس الآن أن يقف متحدا، وأن يتكلم بصوت واحد لتوفير أفضل الآفاق الممكنة للمنتدى، من أجل اتخاذ خطوة حقيقية إلى الأمام. ونلاحظ في هذا الصدد، الدعم الذي أعرب عنه الاتحاد الأوروبي أيضا في بيانه الصادر في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. فالحوار الوطني يمكن أن يكون جزء واحد من سبيل المضي قدما، ولكن فقط إذا كان محايدا وشفافا وشاملا حقا. ولن يكون الحوار الوطني ذا مصداقية في الوقت الذي يستمر فيه العنف، وتقيد فيه حرية التعبير. وعلى الرغم من أن الحوار الوطني لا يمكن أن يحل محل اتفاق السلام، فإنه يمكن أن يشكل عنصرا مكملا كجزء من عملية المصالحة الوطنية.

ولا تزال الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان بالنسبة للملايين الأشخاص في جنوب السودان محفوفة بالمخاطر. إننا نشعر ببالغ الجزع إزاء الروايات القائلة بأنه يتم استخدام عملية الحصول على الغذاء لزيادة الأهداف العسكرية. وينبغي متابعة هذه التقارير الخطيرة بنشاط. ومن غير المقبول أن تستمر انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. إن القيود المفروضة على إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، والهجمات ضد المرافق الطبية والنقل، والنهب الواسع النطاق للمرافق الطبية من جانب جميع أطراف النزاع، هي أيضا أمور غير مقبولة ولا يمكن التسامح معها. وهذا يبين بوضوح أن عمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أمر بالغ الأهمية، وأن هناك حاجة إلى إحراز المزيد من التقدم فيما يتعلق بنشر قوة الحماية الإقليمية. وسيشكل إنشاء المحكمة المختلطة رادعا قويا آخر ضد الجرائم الفظيعة. ونرحب بالخطوات المتخذة حتى الآن نحو إنشائها.

وتمثل المبادرة المتخذة في تموز/يوليه لعقد منتدى للتنشيط خطوة هامة في الجهود الرامية إلى إعادة إطلاق الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام ٢٠١٥ والنهوض بتنفيذ الاتفاق. ولا يزال الاتفاق يشكل حجر الزاوية في العملية السياسية ويمكنه، إذا ما نفذ بالكامل بدعم من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، أن يساعد على تحقيق الاستقرار الذي تمس إليه الحاجة في جنوب السودان. ولذلك تؤكد فرنسا مجدداً على دعمها الكامل للمنتدى والجهود المضي قدماً بالعملية التي يبذلها المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومثله الخاص لجنوب السودان. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمشاورات التي عقدت في الأسابيع القليلة الماضية مع الأطراف المختلفة بهدف إعداد عملية شاملة للجميع. ومن الأهمية الحيوية بمكان إحراز تقدم ملموس بسرعة وقبل نهاية العام، على الأقل. ونأمل أن يتمكن المبعوثون الخاصون الإقليميون من إطلاع المجلس على آخر المعلومات عن مركز الجهود المبذولة في جلسة مقبلة.

وعلى نحو ما ذكره المجلس والهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي مرارا وتكرارا، فإن على الأطراف أن تنخرط في العملية بحسن نية. ولذلك نناشدها أن تشارك مشاركة كاملة وتحدد بسرعة طرائق تنفيذ اتفاق السلام، أو سيتعين علينا النظر في فرض جزاءات على الأفراد الذين يحاولون عرقلة العملية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده لتقديم الدعم اللازم لشعب جنوب السودان ولجعل إنهاء معاناة النساء والأطفال من الأولويات. ولا يزال شعب جنوب السودان يعاني من انعدام الأمن وأعمال العنف والتهديد بالعنف وشبح المجاعة وسوء التغذية والحالة الإنسانية المروعة. وفي ذلك الصدد، ندين جميع من يعرقلون الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والعاملون في مجال العمل الإنساني الذين يدعمون

السلطات في جنوب السودان، بما في ذلك نشر قوة الحماية الإقليمية في منطقة مطار العاصمة. ومن الأهمية بمكان أن الوحدة المتقدمة تقوم بالفعل بأعمال الدورية على طرق الإمدادات الحيوية في منطقة العاصمة وأن الاستعدادات اللازمة لوصول الجزء الرئيسي من قوة الحماية الإقليمية تجرى في الموعد المحدد. وناشد جنوب السودان والبلدان المساهمة بقوات العمل معاً لضمان أن تكون قوة الحماية الإقليمية قادرة على مواصلة أعمالها بشكل كامل.

ونأمل أن نرى منتدى التنشيط الرفيع المستوى التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وهو يكمل بالنجاح. ونوه بجهود الوساطة في كمالا ونيروبي، وينبغي ألا تغفل الإشارة إلى المحاولة التي جرت في القاهرة في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر لتوحيد أحزاب المعارضة. ومع ذلك، ينبغي أن نؤكد مرة أخرى على أهمية تنسيق جميع مسارات التفاوض. ومن الأهمية البالغة بمكان أيضاً كفالة أن تظل نهج الدول الإقليمية نحو التسوية في جنوب السودان موحدة. وبوسع أية منافسة مدمرة أو أية محاولة لتعزيز برامج وطنية ضيقة الأفق عن طريق جهود جنوب السودان أن تؤثر سلباً على عملية السلام.

وفي حين نشير إلى الطابع المتوازن لأحدث تقرير شهري للأمين العام، فإن علينا أيضاً أن نبين أن الكثير من المعلومات الوقائية الواردة في التقرير سبق أن قدمت بالفعل إلى المجلس بشكل أو بآخر. ونعتقد أنه ينبغي أن تمكننا الحالة العامة فيما يتعلق بنشر قوة الحماية الإقليمية من التفكير جدياً في الحد من تواتر التقارير بغية تحسين الفعالية العامة لأعمالنا.

**السيدة غيغن (فرنسا)** (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر الأمانة العامة المساعدة بينتو كيتا على إحاطتها الإعلامية المفيدة للغاية بشأن الحالة في جنوب السودان، وأعمال بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وأهمية دور مجلس الأمن ودعمه.

وتتعداها إلى تحقيق مصالح وطنية شاملة وحقيقية على مستوى القواعد الشعبية والنخب السياسية لمعالجة آثار الحرب ولضمان تحقيق استدامة السلام على أساس اتفاق السلام الموقع عليه في عام ٢٠١٥. ومن ثم نرى ضرورة أن تتركز الجهود الدولية على دعم المسار السياسي للحل، كما نرى أهمية تعزيز قدرة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على مساندة هذا المسار وإسهامها أيضا في إعداد خطة شاملة لبناء الدولة في مرحلة ما بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

ثانيا، يمثل المنتدى الرفيع المستوى لإحياء اتفاق السلام فرصة يجب انتهازها والتعامل معها بجدية وتكثيف الدعم الدولي لمساندة جهود الاتحاد الأفريقي والمنظمة الحكومية الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن قرب انتهاء الفترة الانتقالية لاتفاق السلام يحتم دعم تلك الجهود كفرصة هامة لتفادي تعقيد الأوضاع.

ثالثا، كما يحتم الوضع السياسي الحالي واستحقاقات اتفاق السلام بذل كل الجهود لتوحيد فصائل الحركة الشعبية، بالإضافة إلى توحيد مجموعات المعارضة من خلال جبهة سياسية موحدة تنبذ العنف، لتكون شريكا سياسيا جادا يعبر عن جميع الأطياف دون انحيازات قبلية ضيقة، ويمارس المعارضة السياسية السليمة بمفهومها الحديث. ومن ثم، نرى أهمية دعم الجهود الجارية لتوحيد المعارضة من خلال تفعيل مسار أروشا لتصبح شريكا قادرا على الانخراط بشكل إيجابي في مستقبل جنوب السودان.

رابعا، وفي ذات السياق، فقد تمخضت الجهود المصرية الأوغندية المتواصلة لتوحيد الحركة الشعبية عن توقيع إعلان القاهرة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، بين كل من حكومة جنوب السودان ومجموعة المعتقلين السابقين، وهي الجهود التي تأتي تأسيسا على اتفاق أروشا الموقع في ٢٠١٥ الذي أيده المجتمع الدولي. ونشير في هذا الصدد إلى أن تلك الجهود تصب

البعثة. لقد طلبت السيدة كيتا عن حق دعم المجلس في هذا الصدد. ولا يمكن السماح بتعطيل دوريات بعثة الأمم المتحدة واعتقال وترهيب أفرادها والعاملين في المجال الإنساني. ويجب أن تكون البعثة قادرة على الوفاء بالولاية التي أناطها بها المجلس. وندعو حكومة جنوب السودان إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات، فضلا عن التزاماتها الخاصة نحو نشر قوة الحماية الإقليمية. ويجب أن يكون المجتمع الدولي على استعداد لاتخاذ كل التدابير الممكنة التي يمكن أن تساعد على الحد من أعمال العنف. وسيسهم فرض حظر لتوريد الأسلحة في تحقيق ذلك.

وينطوي إحلال السلام الدائم أيضا على كفالة ألا يفلت مرتكبو الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان من العقاب. وسيساعد إنشاء المحكمة المختلطة المنصوص عليها في اتفاق السلام، وسيضطلع فيه الاتحاد الأفريقي بدور قيادي. كما تسهم بعثة الأمم المتحدة أيضا في ذلك من خلال التحقيقات التي تجريها في تلك الأفعال وفقا للولاية المنوطة بها. ونشعر بالقلق بصفة خاصة من المعلومات التي جمعها فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان عن الانتهاكات التي يزعم أنها ارتكبت في واو وأجزاء من ولاية أعالي النيل، وهو أمر ينبغي إيضاحه بشكل كامل.

**السيد عوض (مصر):** أتوجه بالشكر إلى السيدة بينتوكيتا الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام على إحاطتها الإعلامية للمجلس.

ويود وفد مصر التأكيد على عدد من النقاط.

أولا، لقد أثبت استمرار النزاع في جنوب السودان على مدار أكثر من ٣ سنوات وتشابك تداعياته الإنسانية والاقتصادية والسياسية، وكذلك انعكاساته على المنطقة، أنه لا بديل عن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تتجاوز ترتيبات اقتسام السلطة

لحقوق الإنسان من جانب كل من الحكومة والمعارضة، على نحو ما فعلت بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

إننا جميعا نتفق على أن تسوية النزاع في جنوب السودان تتطلب أكثر من حل سياسي تفاوضي. وفي هذا الصدد، نرحب بالقيادة المتزايدة النشاط التي تظهر في المنطقة ونشجع المبادرات التي أعلنتها بلدان المنطقة لتنشيط العملية السياسية. والواقع أن الجهات الفاعلة الإقليمية عليها الاضطلاع بدور رئيسي في البحث عن الاستقرار والسلام الدائمين في جنوب السودان. ولذلك، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا دعمه لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى في الجمع بين طرفي اتفاق السلام لعام ٢٠١٥ والجهات المعنية الأخرى من خارج الترتيبات الحالية من أجل إحراز التقدم في تنفيذه. ونرحب أيضا بقرار الهيئة الحكومية الدولية بتقديم معلومات مستكملة في أقرب وقت ممكن بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بمبادرة المنتدى، بغية تمكين المجلس من اتخاذ التدابير المناسبة لدعم القرارات.

كما أن الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي مهمة. وتشمل القرار الذي اتخذته مجلس السلم والأمن في جلسته ٧٢٠ المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر بشأن تقرير رئيس اللجنة المعنية بجنوب السودان، الذي ينبغي بموجبه أن تنتهي مفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة جنوب السودان على وجه السرعة من وضع مذكرة تفاهم بشأن إنشاء المحكمة المختلطة في كانون الأول/ديسمبر، وفق الخطوط الزمنية المتفق عليها. وفي هذا السياق، دعا مجلس السلم والأمن الحكومة الانتقالية إلى ضمان دمج المذكرة في التشريعات الوطنية من خلال الجمعية التشريعية الانتقالية.

وفي الختام، يرى وفد بلدي أنه من الضروري أيضا معالجة الحالة الاقتصادية المقلقة في جنوب السودان، حيث إنها تشكل أحد الأسباب الكامنة وراء تشرذم السكان، بالإضافة إلى انعدام الأمن والأزمة الإنسانية في البلد. وعلاوة على ذلك، فإنها تسهم في إضعاف دولة جنوب السودان، ولا سيما قدرتها على إدارة

في ذات الاتجاه وتساند مسعى الأطراف الإقليمية والدولية نحو التسوية الشاملة للنزاع بما يضمن تحقيق التوافق بين جميع الأطراف والقوى السياسية.

خامسا، وتوازيا مع تكثيف الجهود السياسية والدبلوماسية، نعيد مجددا تأكيد أهمية قيام المجتمع الدولي وجميع الشركاء الدوليين والإقليميين بالعمل على بناء مكونات الدولة في جنوب السودان، ومساعدتها على إعادة بناء هيكلها المؤسسية والتنمية، والحفاظ عليها وتعزيزها مستقبلا، من خلال خطة بناء شاملة. إن هذا المجلس يدرك تماما، من خلال تناوله لنزاعات أخرى، أن الفراغ الذي يخلفه انهيار تلك المؤسسات لن يملأه سوى الفوضى.

**السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية):** أود أولا أن أشكر الأمانة العامة للمساعدة، السيدة بينتو كيتا، على المستجدات الهامة التي قدمتها لنا. كما نود أن نثني على الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، التي - على الرغم من الصعوبات التي تواجهها - لا تزال تعمل في بيئة معادية، نظرا للعقبات المتعددة التي لا تزال تواجهها خلال تنفيذ أنشطتها اليومية. وترحب السنغال بالتقدم العملي الذي تحقق في نشر قوة الحماية الإقليمية وتشجع البعثة وسلطات جنوب السودان وجميع البلدان المساهمة بقوات - التي نحيي تفانيها - على اتخاذ جميع التدابير اللازمة في هذا الصدد.

وفي سياق إنساني لا يزال هشا، أود أيضا أن أؤكد على أننا نشعر بالقلق إزاء العقبات التي تواجه العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك الهجمات المتزايدة عليهم، وهو الأمر الذي ندينه. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى إتاحة وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بحرية ودون معوقات إلى السكان المدنيين المتضررين، ونحث حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية على تحمل مسؤوليتها الكاملة عن كفالة حماية المدنيين وأمن العاملين في المجال الإنساني. وندين الانتهاكات المستمرة

حكومة جنوب السودان في ممارسة سيطرتها على زمام الأمور والقيادة في ما يتعلق بالعملية السياسية بغية حفزها على تحقيق تلك الغاية.

وبالإضافة إلى الجهود المتصلة بمنتدى التنشيط التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية، ينبغي أن نشجع بنشاط جميع الأطراف على المشاركة في الحوار الوطني وعمليات المصالحة المحلية الأخرى. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يستمر تقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية الضرورية بهدف المساعدة في إعادة بناء البلد.

ما فتئت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تؤدي دوراً هاماً في صون السلام والاستقرار في جنوب السودان والمضي قدماً بالعملية السياسية. وتثني الصين على الجهود التي تبذلها البعثة وستواصل دعم البعثة في تنفيذ ولايتها. ويحدونا الأمل في أن تقوم الأمانة العامة وبعثة الأمم المتحدة بتكثيف عملهما مع حكومة جنوب السودان والبلدان المعنية المساهمة بقوات، وذلك لإيجاد الحلول المناسبة لأي مسائل قد تنشأ في سياق نشر قوة الحماية الإقليمية، وكذلك للمضي في تعزيز قدرة البعثة وفعاليتها في تنفيذ ولايتها.

وما فتئت الصين، بوصفها البلد الرئيسي المساهم بقوات في البعثة وشريكاً هاماً لجنوب السودان، تؤيد عملية السلام في جنوب السودان. وما برحنا ملتزمين بالسلام والتنمية في جنوب السودان من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف. والصين على استعداد لمواصلة دورها البناء في جنوب السودان لتحقيق ما يصبو إليه من السلام والاستقرار الدائمين والتنمية المستدامة.

**السيد صديقوف** (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):  
أنضم إلى المتكلمين السابقين في شكر الأمين العام المساعد كيتا على إحاطتها الإعلامية الشاملة بشأن الحالة على أرض الواقع في جنوب السودان.

وعلى غرار المتكلمين الآخرين، فإننا نعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار الاشتباكات بين الأطراف في جنوب السودان،

التسلسل القيادي بالكامل وتنفيذ جميع التزاماتها في الوقت المناسب.

**السيد جانغ ديانبن** (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الأمانة العامة المساعدة كيتا على إحاطتها الإعلامية. لقد أبدت حكومة جنوب السودان في الأسابيع الأخيرة التزامها بالحفاظ على الاستقرار الوطني وتعزيز التنمية الاقتصادية، وهو الأمر الذي تشيد به الصين. غير أن الحالة على الجبهات السياسية والأمنية والإنسانية لا تزال صعبة. وينبغي أن يجعل المجتمع الدولي المضي قدماً بالعملية السياسية في جنوب السودان أولوية ملحة.

وما برحت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تعمل في الآونة الأخيرة بنشاط للإعداد لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى من خلال إجراء مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة في جنوب السودان ومع بلدان أخرى في المنطقة. وقد تحقق الكثير من أجل تحسين التفاهم المتبادل بين الأطراف وجعل الحوار السياسي أكثر شمولاً. وترحب الصين بالجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية وإثيوبيا في هذا الصدد.

وأظهرت الأطراف في جنوب السودان بدرجات متفاوتة استعدادها للدخول في حوار.

ويحدونا الأمل في أن تواصل الهيئة الحكومية الدولية تعزيز الاتصال والتنسيق بين حكومة جنوب السودان ومختلف الجهات صاحبة المصلحة حرصاً على سلاسة الأعمال التحضيرية لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى. كما ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم للهيئة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، وإلى احترام قيادتها في عملية الوساطة لأنها تعمل بالتنسيق الوثيق مع بعضها بعضاً، وإلى التكلم بصوت واحد لإرسال رسالة متسقة إلى جميع الأطراف في جنوب السودان، مما يؤدي إلى إيجاد تآزر يصب في مصلحة التوصل إلى تسوية سياسية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يحترم المجتمع الدولي

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد كيتا على إحاطتها الإعلامية القيمة. إن أوكرانيا، شأنها شأن الآخرين، تُدين بقوة الاشتباكات المسلحة التي وقعت في الأسبوع الماضي بين القوات الحكومية وقوات المعارضة في المنطقة الجنوبية من جنوب السودان، مما أدى إلى مقتل العديد من المدنيين والجنود من كلا الجانبين. كما نشعر بالسخط إزاء حادثة إطلاق النار على أفراد من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وقد أحطنا علماً بالأمر الذي أصدره الرئيس كير إلى الأجهزة الأمنية في جنوب السودان من أجل تشديد إجراءات الأمانة المطبقة حالياً في جوبا وفي جميع أنحاء البلد. ونأمل أن يساعد هذا الأمر على ضمان سلامة مواطني جنوب السودان خلال عطلات الشتاء.

وثمة احتمال لأن تؤدي بداية موسم الجفاف في جنوب السودان إلى تجدد القتال بين الحكومة والمتمردين. ولذلك، فمن الحيوي التمسك بوقف إطلاق النار الذي أعلنه الرئيس كير من جانب واحد. ويجب أيضاً على الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وقف جميع الأعمال العدائية والدخول في حوار سياسي.

والاشتباكات المسلحة التي وقعت في الآونة الأخيرة لا تبرز سوى الحاجة الملحة إلى مشاركة الأطراف في العملية السياسية، التي تمثل السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم في جنوب السودان. ونرحب في هذا السياق بموافقة مجلس وزراء حكومة جنوب السودان على مشروع قانون التعديل الدستوري، وهو ما من شأنه أن يمهد السبيل إلى إنشاء المؤسسات والآليات المنصوص عليها في اتفاق عام ٢٠١٥. وتتطلع أوكرانيا إلى سرعة التصديق على هذه التعديلات في الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية.

والتي تتسبب في تفاقم انعدام الأمن الغذائي في البلد وفي زيادة عدد اللاجئين والمشردين داخلياً وإزاء الحوادث ذات الصلة بإيصال المساعدات الإنسانية. ويساورنا القلق من أن تزداد الحالة الإنسانية سوءاً في موسم الجفاف المقبل مع استمرار تدهور الحالة الاقتصادية. ونعرب عن الأمل في أن يكون للمرسوم الرئاسي الأخير الداعي إلى حرية تنقل المنظمات الإنسانية في البلد دور فعال في تحسين وصول المساعدات الإنسانية.

ويشعر بلدي بالقلق إزاء بطء تنفيذ اتفاق السلام في جنوب السودان، إذ يبقى الاتفاق الخيار الوحيد العملي لتحقيق السلام المستدام. ونقدّر الجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الرامية إلى تنظيم منتدى التنشيط الرفيع المستوى الذي طال انتظاره، والذي من المزمع عقده الآن بالتزامن مع اجتماع مجلس وزراء المنظمة في منتصف كانون الأول/ديسمبر. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى ضمان أن يواكب المفاوضات السياسية لحل النزاع في جنوب السودان بذل جهود معالجة الأسباب المعقدة للنزاع وتنفيذ استراتيجيات شاملة من أجل تقديم المساعدة الدولية في العديد من المجالات، والتي منها، في جملة أمور، النمو الاقتصادي المستدام والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية وحماية قطاعات الزراعة وسبل كسب العيش في المناطق الريفية، بما في ذلك الثروة الحيوانية.

والأهم من ذلك كله، فإن تحقيق المصالحة القبلية ضرورة قصوى. ويمكن تشجيعها عن طريق مشاريع سبل العيش المشتركة التي تبني الثقة بين السكان المحليين. ولا يمكن إحرار تقدم حقيقي إلا إذا شارك النساء والشباب مشاركة كاملة وتولوا القيادة في الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام على جميع المستويات، من أعلى المناصب إلى مستويات القاعدة الشعبية.

وأخيراً، ستعمل كازاخستان مع الآخرين في المجتمع الإقليمي والدولي لتعزيز التفاهم البناء بين مختلف الأطراف في النزاع، بغية تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إحلال السلام والأمن في جنوب السودان.

محسوم وهو من صنع الإنسان. وفي كل يوم، يرى الشباب في جنوب السودان آمالهم تحبو وتختفي بفعل التشرد والجوع. وبدلاً من السماح لهم بالدراسة أو العمل لتحسين بلدهم، فإن قدر الرجال والنساء المتطلعين إلى المستقبل في جنوب السودان هو الموت أو الهروب من البلد، خلافاً للوعد الذي قطعته لهم دولة جنوب السودان الوليدة قبل ست سنوات فقط. بل هو عكس ذلك تماماً.

وما زلنا نتلقى تقارير متعددة عن شن هجمات على العاملين في المجال الإنساني، وهو ما يُشكل انتهاكاً لاتفاق مركز القوات بين جنوب السودان والبعثة. وعلمنا أيضاً أن الرئيس كبير أمر بإزالة جميع العراقيين التي تعوق وصول المساعدات الإنسانية. ونحث جميع الأطراف، وبخاصة الحكومة، على الانصياع لهذا الأمر والوفاء بالتزاماتها الدولية أيضاً.

ويجب السماح للبعثة بإفناذ وجودها حيثما يكون المدنيون في أمس الحاجة إليها، أي في ولايات الوحدة وأعالي النيل وبحر الغزال وفي المنطقة الاستوائية الكبرى. وفي هذا الصدد، لا يمكن تأجيل النشر الكامل لقوة الحماية الإقليمية إلى أجل غير مسمى.

رغم بعض التقدم الذي أحرزته قوة الحماية الإقليمية مؤخراً، بعد مرور عام على إنشائها، إلا أنه لم يسمح لها بعد بالعمل بشكل كامل في جوبا.

وفيما يخص العملية السياسية، فقد أيدنا تأييداً تاماً الجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لإنعاش اتفاق السلام. والواقع أنه ينبغي النظر إلى الأزمة في جنوب السودان في سياق المنطقة. ولا يمكن حلها حقاً إلا من خلال التوجيه الإقليمي.

وتشكل نتيجة المشاورات الأولية التي أجرتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، نقطة انطلاق واعدة للمنتدى الرفيع المستوى المقبل. ولم تكن هذه العملية حاسمة حتى الآن، فيما

ويجب أن تسير جميع الجهود على الصعيد الوطني جنباً إلى جنب مع الجهود الإقليمية التي تؤيدها أوكرانيا تأييداً كاملاً. في هذا الصدد، فقد أحطنا علماً بالنهج ذي النقاط الخمس الذي اقترحه رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، الرئيس فيستوس موغاي، الرامي إلى إنهاء النزاع في جنوب السودان. وتتطلع أوكرانيا إلى نتائج اجتماع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المنعقد حالياً في أبيدجان.

وبينما ترحب أوكرانيا بالتقدم الملموس مؤخراً في نشر قوة الحماية الإقليمية، فإننا نشعر بالقلق من استمرار العراقيين التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية. وتتطلب هذه الحالة سبل انتصاف في أقرب وقت ممكن، نظراً لأنه يجب توفير إمكانية الوصول دون عوائق للبعثة وللجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في المناطق المتضررة من الاشتباكات المسلحة المتجددة.

في الختام، أود أن أكرر استعداد أوكرانيا القوي والتزامها بالمساهمة في السلام والمصالحة في جنوب السودان، بما في ذلك من خلال مشاركتنا في البعثة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إيطاليا.

أود في البداية، على غرار الآخرين، أن أشكر الأمين العام المساعد كيتا على إحاطتها الإعلامية. ونؤكد مجدداً موقفنا المتمثل في دعم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقيادتها في الجهود الرامية إلى زيادة حماية المدنيين والمساهمة في استعادة السلام والاستقرار في جنوب السودان. وسأركز في بياني على ثلاثة جوانب، وهي الحالة الإنسانية وبعثة الأمم المتحدة وقوة الحماية الإقليمية والعملية السياسية.

بينما يستمر القتال، تظلّ الحالة الإنسانية مأساوية. ويدفع شعب جنوب السودان الثمن الباهظ منذ أربع سنوات لنزاع غير

الدولية، أو تأجلت بسبب عدم الرغبة في إيجاد حلول سلمية لحالة تؤثر تأثيرا خطيرا على الاستقرار الإقليمي. وبوصف إيطاليا أحد رؤساء منتدى شركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فإنها ستواصل الاضطلاع بدورها لإنجاح المنتدى الرفيع المستوى والمساعدة على استعادة السلام في البلد.

أستأنف مهامه كرئيس للمجلس.

أحيط علما بأخذ جميع أعضاء المجلس الكلمة في القاعة، لذلك، أعتزم بموافقة الأعضاء، رفع الجلسة بدون الشروع في مشاورات غير رسمية. نظرا لعدم وجود اعتراض، رفعت الجلسة. رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.

يتعلق بموافقة جميع أصحاب المصلحة على المشاركة في المنتدى. ونشيد بالأطراف الفاعلة الإقليمية على جهودها. ونشجع أيضا أصحاب المصلحة في جنوب السودان على الاستثمار في عملية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بأقصى قدر من الجدوية.

إننا نقدر تأييد حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جنوب السودان مؤخرا لمشروع القانون لإدراج مشروع الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان في الدستور الانتقالي لعام ٢٠١١. ونأمل أن توافق الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية على مشروع القانون بحلول منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر، كما هو متوقع. وقد أوضح مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مسار العمل المحتمل، إذا فشلت عملية الهيئة الحكومية